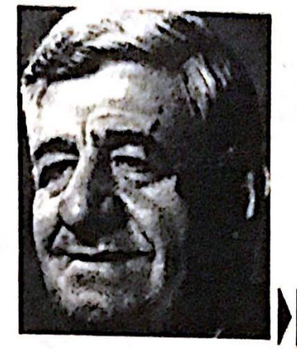

مَن قتل معروف سعد؟

التسوية خطوة خطوة ، وبين الخطة العربية في تنفيذ التصفية خطوة خطوة يجري الآن في الساحة العربية يشير الى الربط المتناسق بين هاتين المعادلتين مع فارق في الطريق الذي يقود الى التنفيذ والاخراج . ويمكن القول ان سلوك الطبقة الحاكمة اللبنانية في هذا الاتجاه هو اصدق تعبير عن التشابه الحاصل باكثر عفوية ، واوضح اسلوبا .

زائد ان الظروف اللبنانية ، الموضوعية منها والذاتية . والتركيبة العجيبة الغريبة التي تتألف منها الطبقة الحاكمة تمثل ارضا خصبة لمحاولات التدبب العربية والاجنبية للرفض الفلسطيني لمحاولات التفريط ، على اساس ان لبنان ارضا مكشوفة للعرب والاجانب ولكل من يريد ان ينفذ مخططا بصرف النظر عن هوية هذا المخطط وانتماءه ومكان ولادته . ومن هنا كانت عملية اغتيال معروف سعد جزء لا يتجزأ من الوضع السائب . وغياب الجهة التي اغتالت امرا طبيعيا ، وعدم الكشف عنها فيما لو عثر عليها التحقيق ، هو الآخر اكثر من طبيعي . في حين ان عكس ذلك مستغرب تماما في ظل المخطط المشبوه المتعدد الاطراف ومتعدد المشارب والولادة والامل .

على هذا الاساس يمكن فهم ما جرى في الاسبوعين الماضيين ، وتقييم ما حدث في صيدا .

وقد يكون التداخل الحاصل ، والتشعب القائم في التركيبة اللبنانية هي التي وقفت وتقف حتى الآن بوجه التصفية المطلوبة . فالطبقة الحاكمة اللبنانية ليست واثقة حتى الآن انها تستطيع تصفية الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية دون ان تغامر بالنظام وبالمعادلات التي يقوم عليها .

فالمقاومة الفلسطينية تستمد بعض حصاناتها داخل الوضع اللبناني من طبيعة النظام اللبناني وتناقضاته.

والى ان يحين الموقف الواحد الموحد لاجنحة النظام باتجاه الحركة الشعبية تكون الطبقة الحاكمة قد بدأت بالسقوط فعلا ولن يعد ينفعها اسقاط الحكومات وتأليفها ، او تقديم الرؤوس فدية عن القمع الفاشي والدعوات الانعزالية .

●

شَركة "بروتيين" تحتكر ثرواتنا المائيّة

١٠٪ من رأسمال الشركة لبناني
٩٠٪ في أيدي الاحتكارات العالمية..
ماذا تعني مشاركة الصيّادين في الشركة؟

المجازر الدموية التي تعرضت لها الجماهير في صيدا بسبب تحالف قوى القمع في السلطة مع سلطة الاحتكار في شركة بروتيين ، اكدت طبيعتها الاحتكارية والرجعية .

ومعلوم ان الصيادين كانوا على حق حين عبروا عن تخوفهم من وجود هذه الشركة ، كما ان الجماهير اللبنانية عامة والجنوبية على وجه الخصوص ، هي الاخرى كانت على حق حين ادت واجبها في تأييد ودعم موقف الصيادين ، وعندما يكون الصيادون والجماهير الداعمة لهم على حق فان الذين تصدوا للجماهير وحركوا اجهزة القمع لمواجهة المظ لا بد ان يكونوا على النقيض . ونحن في هذه المقالة لا نر ان نناقش الجريمة ومقترفيها . وانما نرغب في ان ق بعض الضوء على طبيعة الشركة باعتبارها شركة احتكار لكي نرى فيما اذا كان الحل القائل باشراك الصيادين الشركة مجدي ام لا . اولا ؟ وان نتبين فيما اذا كان هذ هدف سياسي وراء انشاء الشركة ام لا ثانيا ؟

احتكار ثرواتنا المائية

ينص مرسوم الترخيص بتاسيس « شركة بروتيين» على ما يلي :

المادة الاولى :

يرخص للسادة : مراد بهيج بارودي ـ ادوار جورج كرم ـ عدنان سعد حوراني ـ بتاسيس شركة مغفلة في لبنان باسم شركة بروتين ـ ش.م.ل.

مركزها الرئيسي : بيروت ، مدتها : تسع وتسعون سنة . راسمالها : ثلاثون مليون ليرة لبنانية مقسمة الى ثلاثماية الف سهم قيمة السهم الواحد منها مئة ليرة لبنانية .

موضوعها : صيد الاسماك في المياه الاقليمية اللبنانية واعالي البحار بواسطة مراكب صيد واجهزة حديثة معدة للصيد لغاية /١٢٠٠/ طاقوم عملا وذلك وفقا للطرق الحديثة ، كما انها تلتزم بان لا تقوم بالصيد في المياه التي يصطاد فيها الصيادون اللبنانيون اي انها تلتزم بالصيد على بعد اكثر من كيلومترين من الشاطىء وذلك لعدم مزاحمة الصيادين اللبنانيين .

حفظ وتبريد الاسماك وتوزيعها وبيعها وتصديرها واستيرادها والاتجار بها بما في ذلك الاسماك المستوردة بواسطة صيادين مقيمين في لبنان وعاملين على الشاطىء .

انشاء واستثمار صناعة تعليب السردين والطون .

انشاء واستثمار صناعة انتاج مسحوق السمك والسماد .

انشاء واستثمار مرافىء صيد مجهزة لاستقبال مراكب الصيد وصيانتها واصلاحها . وبصورة عامة يحق للشركة القيام بجميع عمليات التصدير والاستيراد والتجارة اللازمة لتحقيق موضوعها ، كما واجراء جميع المعاملات المالية والاقتصادية والعقارية التي يقتضيها تحقيق هذا الموضوع .

تخضع هذه الشركة لنظامها المرفق بهذا المرسوم وللاحكام التشريعية والتنظيمية النافذة ولا سيما

ما نيسان ١٩٧٢ ـ توقيع الاتفاقية في بيروت مما بين مؤسسي « شركة بروتيين ش.م.ل. » السيد مراد بارودي ستاد ادوار كرم والسيد عدنان الحوراني مع ممثل مجموعة الشركات الهلفيكية السيد كريستيان توماس .

المادة ٦٣ من نظام الشركة التي بموجبها تتعهد بان تقوم في اي وقت تطلب وزارة الاقتصاد الوطني منها ذلك بما يلي :

١ ـ تشتري من الصيادين اللبنانيين كامل انتاجهم من السمك الطازج بالمقدار الذي يكون عليه ، طيلة ممارسة الشركة العمل ، وباسعار تحددها وزارة الاقتصاد الوطني بشكل يصون المنافع والمصالح التي يكونون قد استحصلوا عليها قبل هذا التاسيس .

٢ ـ ان تستخدم اي صياد لبناني يرغب في الدخول بخدمتها وذلك براتب يراعي في تحديد الاصول المعمول بها حسب القوانين النافذة مع اعطائه منحة انتاج على سبيل التشجيع .

المادة الرابعة :

تنص على ان يكون مركز الشركة الرئيسي في بيروت ، ويمكن نقله بقرار من الجمعية العمومية غير العادية الى اي مكان آخر في لبنان ويمكن انشاء او الغاء وكالات وفروع للشركة في اية مدينة من الجمهورية اللبنانية او في الخارج بموجب قرار من مجلس الادارة .

المادة الخامسة :

تحدد مدة الشركة ـ بتسع وتسعون سنة ما لم يقرر حلها مسبقا قبل حلول اجلها او تمديد مدتها .

مما تقدم يتضح ان المادة الاولى والرابعة والخامسة وما يتلوها تؤكد على ان اهم سمات هذه الشركة هي الاحتكار ، رغم عدم منحها نظريا امتيازا احتكاريا ولكون هذه الشركة تضم تكتلا لكبار الراسماليين من آل الصحناوي وجورج ابو عضل وامين عود وكميل شمعون بالاضافة الى اعضاء اخرين من كبار الاحتكاريين العرب والاجانب ولضخامة راسمالها وتقدم اجهزتها فانها ستتمكن بسهولة من احتكار ثرواتنا المائية ، وبالتالي تدمير حياة ومصادر رزق اكثر من ١٢ الف اسرة للصيادين المنتشرين على طول الشواطىء اللبنانية .

وبالرغم من الشروط التي فرضتها وزارة الاقتصاد على الشركة ، هذه الشروط لا تعدو كونها شروطا وهمية ، وهدفها اضعاف معارضة الصيادين واخماد تحركهم بالاضافة الى اخفاء حقيقة تحالفها مع الاحتكارين ضد مصلحتهم ، لان ضمانة عدم الصيد داخل مسافة كيلومترين من الشاطىء للجاروفات الكبيرة التابعة للشركة لا تعني شيئا بالنسبة للصيادين والتي ستحول دون وصول السمك الى منطقة الصيادين .

وبالرغم من شرط الوزارة بالزام الشركة تشغيل كل صياد يرغب بالعمل فيها ، فان مدير ادارتها يصر على تشغيل عدد لا يزيد عن ٢٠٠ صياد من اصل ١٢ الف صياد . وطبعا فان الـ ٢٠٠ صياد سيكونون من المحسوبين على الاقطاع السياسي واتباعه .

اما بالنسبة للشرط الاول القائل بشراء الاسماك ، فانه سوف يظل حبرا على ورق ما دامت وزارة الاقتصاد لا تسعى للمراقبة والتحري عن كيفية شراء الاسماك من الصيادين وباية اسعار .

ان كل ما تقدم يوضح ان الشركة بطبيعتها شركة احتكارية وانها ليست لبنانية كما يدعي مؤسسوها والمدافعون عنها . اذ لا يكفي ان يكون بعض الاحتكاريين ممن يدينون بالتبعية للراسمال الاجنبي مساهمون فيها ، لكي تكون شركة لبنانية طالما ان معظم راسمالها ممولا من قبل الاجانب .

ان مطالعتنا للمادة ١٢ من الفصل الثالث الذي يتعلق بالاسهم والسندات وشكل الاسهم التي تنص على (ان يكون عشر راسمال الشركة اسهما اسمية يملكها اشخاص طبيعيون لبنانيون او شركات او اشخاص جميع اعضائها لبنانيون ولا يجوز التنازل عن تلك الاسهم ، لاشخاص طبيعيين غير لبنانيين او لشركات اشخاص لا يكون جميع اعضائها لبنانيين . اما التسعون بالمئة الباقية من الراسمال فتكون اسهما لحاملة) .

ان شركة يسمح نظامها بان تكون مشاركة الراسمال الاجنبي ٩٠ ٪ من مجموع راسمالها لا يمكن ان تكون شركة لبنانية ، بل هي احدى الواجهات للراسمال الاجنبي لكي يستثمر ثروتنا المائية .

الحل الاحتكاري لازمة الصيد والصيادين

لقد قام المشروع بناءا على احصاء قدمه اصحاب فكرة انشاء الشركة ونص على .

ان صيد الاسماك في لبنان ما يزال يمارس بطرق بدائية ، واحيانا مضرة جدا ، من جراء هذا تنتج اضرارا جسيمة اهمها .

١) الصيادون في لبنان ، حوالي ٢٥٠٠ صياد يعتاشون على الاكثرية فئة معوزة من السكان ، يبلغ مدخول الصياد الواحد حوالي ٢٠٠٠ ل.ل سنويا .

٢) وبالرغم من تحذير السلطات المعنية ، يلجأ بعض الصيادون في لبنان الى استعمال المتفجرات ، التي تسفر ، بنسبة عالية، تدمير الثروة السمكية.

٣) ينتج من جراء استعمال الطرق البدائية لصيد الاسماك في لبنان ان السمك لا يتوفر الا بكميات محدودة جدا بالنسبة الى حاجة الاستهلاك ، وسعر مرتفع ، فالسمك بطبيعته المغرية بالدرجة الاولى ، اللازم استهلاكه من قبل الفئات الشعبية ، لا يتوفر بحسب هذه الشروط الا للاثرياء .

وبالواقع يبلغ استهلاك السمك في لبنان ما يقارب ٢٥٠٠ كيلو غرام للفرد الواحد سنويا ، مقابل استهلاك ما يقارب ١٤ ـ ١٥ كيلو غرام للفرد الواحد سنويا في بعض البلدان كاليونان ، وايطاليا ، وفرنسا ، وبلجيكا ، والمانيا الفدرالية ، الخ ... حيث الصيد وتصنيع وتسويق الاسماك تقوم على اساليب حديثة وفعالة .

٤) بتاثير الاقتصاد اللبناني لدرجة عالية بنتيجة التقصير الذي تعانيه استثمار الثروة السمكية ، لا سيما في النواحي الآتية :

ا ـ ازدياد في الاستيراد ، مقابل النقد النادر ، من الاغنام والابقار بنتيجة التقصير في الكميات اللازمة من الاسماك باسعار معقولة مما كان يساهم في تخفيض الاستهلاك البالغ للحوم .

ب ـ استيراد السردين والطون المعلب .

ج ـ استيراد السمك المجلد .

د ـ استيراد مسحوق السمك .

ان هذا الاحصاء رغم عدم دقته بالنسبة لعدد الصيادين او بالنسبة لمردود انتاجهم ان دل على شيء فانه يدل على مدى تردي الحالة المعيشية لعامة الصيادين رغم عدم دقة هذه الاحصائية بوصفها حالة الصيادين وعدم الاشارة الى المسؤولين الرئيسيين عن اسباب هذا التردي . وبدل من ان سعوا لمساندة الصيادين لرفع مستوى معيشتهم وذلك بناء تعاونية انتاجية لجميع صيادي لبنان تتولى استيراد القوارب واللوازم الصيد بسعر الكلفة وتجهيز الشباك ووسائل الصيد بسعر الكلفة وتجهيز وتحديث اساليب الصيد ، والقضاء على سلسلة الوسطاء بين المنتج والمستهلك وتامين انضمام الصيادين المتضررين ، وقطع دابر الصيد بواسطة الديناميت .

بدل كل هذا ، لم يجدوا حلا سوى انشاء شركة احتكارية تؤمن لهم مزيدا من الارباح على حساب مصلحة الصيادين .

وكانت اهداف هذه الشركة تتلخص بما يلي :

١) ممارسة الصيد بواسطة مراكب حديثة احجام مختلفة ، مجهزة بجميع المعدات اللازمة ، وبجميع الامكانيات للتعليب والتجفيف والتداول للسمك المصطاد ، في المياه اللبنانية واعالي البحار ، وذلك